باب الزراعة

نظام الاباعد وادارتها

مقدمة

لما كنت ممن اشتغل بهذا الامر ومارس الاشتغال بالزراعة حتى عرفت مقدمات مؤكدة اساسها العلوم الحديثة والتجارب الصحيحة وعمادها المشاهدات الجلية وصلت منها الى نتائج لا تقبل النقض ولا يعتورها الخطأ أتيت بهذه الكلمة الموجزة لان ادارة الزراعات عندنا في حالة موجبة للاسف الشديد مع انها اهم عامل يتوقف عليه نجاح الزراعة العمومية وعلى الزراعة تتوقف ثروة القطر وعلى هذه الثروة يتوقف الاستقلال الاقتصادي ومن هذا يتولد الاستقلال السياسي ... كيف لا وقد تغير ادراك الشعوب لمعنى الحياة القومية بعد الحرب العظمى التي أرتنا ان نصيب كل امة من الحياة معادل لما تبذله من المجهود في تنازع البقاء بتطبيق العلوم الحديثة على الزراعة والصناعة والتجارة

ثم ان انقلاب الاحوال وتعديل طرق الري بمصر مع خصب ارضها وسهولتها وشدة حرارة الشمس واعتدال الطقس جعلت من القطر المصري منطقة زراعية راقية كانت سبباً في رقي الصناعة وتوسيع دائرة التجارة المصرية . لكنه مع الاسف لم تبق الحال على ذلك طويلاً لاسباب كثيرة .... ثم ولان الطمع أعمى بصائر معظم الفلاحين وملاك الاراضي الواسعة عن المنفعة الحقة ولجبهم للكسب الوقتي ولسوء نظام الفلاحة عندهم قد عادوا في زرع القطن على الخصوص حتى امتص قوى الارض وأنهكها فصارت الاطيان لا تحتمل الا زراعة موسم واحد في السنة وامست عرضة للندوات والحشرات والضربات الكثيرة ولا يزرع فيها ما يكفي لمؤونة البلاد الحيوية أو الصناعية وبتنا ويا للعار نستجلب قوتنا ومعظم لوازمنا الضرورية من الخارج وها نحن الآن نشعر بضرر ذلك . ولم ينحصر ما فاتنا من المنافع فيما نقص من حاصلات الزراعة فقط بل اذا نظرنا الى حالة الفلاحة الحالية وادارة العزب من جهة اخرى نراها قد أثرت في التجارة تأثيراً اوجب نقصاً محسوساً جداً في ثروة القطر العمومية وذلك أن اغلب الاصناف التي أهمل زرعها

كان باعثاً عظيماً على مزاولة الصناعة وداعياً الى توسيع نطاق التجارة الخارجية بالبلاد — وليس من العار أن يجهر الانسان بنقص يلاحظهُ او خطأ يراهُ ماساً بالجموع رغبة في تلافيهِ أو اصلاحهِ .وكما ان الانتقاد طريق الى الصواب فالصراحة مظهر من مظاهر الحياة الراقية التي يجب على الجمهور أن يتقبلها بنفس هادئة وصدر رحب حتى تتحد الايدي وتتعاون على الاصلاح لبلوغ درجة لائقة بالامة اقتصادياً وأدبياً لان الاتحاد والتعاون من اكبر العوامل التي تسير بالشعوب الى امانيها وامالها

اختيار الابعادية — قد لا تسمح الظروف دائماً للانسان باختيار الابعادية التي اصبحت تحت امرتهِ ولكن كثيراً من المالين والتجار قد يحملهم شغفهم بحب الاطيان الى التسرع في مشترى او استئجار الاراضي الزراعية بدون مشورة او معاينة الخبراء الفنيين من رجال الزراعة الاقتصاديين.وليس عام سنة ١٩٢٠ ببعيد فقد اندفع اصحاب الاموال عموماً وتجار الاقطان خصوصاً الى مشترى الاطيان حينما اتفق بأثمان فاحشة جداً مؤملين ان اثمان الحاصلات الزراعية ستدوم طويلاً بل وانها ستتضاعف اضعافاً مضاعفة . وكل ذلك نتيجة عدم خبرتهم بالنواميس الاقتصادية الطبيعية . فلم يكن الا عشية او ضحاها حتى تدهورت اسعار الحاصلات عموماً واثمان الاقطان خصوصاً الى الحضيض الادنى ووقفت الحركة التجارية باشتداد الازمة المالية العامة وحل الكساد محل الرواج والضيق محل الفرج والعسر محل اليسر والندم محل الامل فكان نصيب هؤلاء المتسرعين الخسران ولات ساعة مندم .فقد تنازلوا عن الاطيان التي اشتروها الى اربابها الاصليين نظير الباقي عليها من الثمن لهؤلاء البائعين وذلك اما باختيار الطرفين واما بحكم القانون او الشروط التي بينهما ولربما كان ذلك الحل خيراً للمشتري من استبقاء تلك الاطيان التي قد لا تساوي من الثمن نصف المطلوب عليها . فعلى سبيل الارشاد فقط استلفت اللبيب الى درس كل من المسائل الآتية وفحصها قبل الاقدام على مشترى او استئجار الابعادية التي يرغب الحصول عليها وذلك لكي يجعلها اساساً في تقدير ثمنها وريعها . والعاقل من تروّى واحسن الاختيار وطبق حالتها على مقدرتهِ ومصلحتهِ : —

(اولاً) شكل الابعادية الهندسي وتقسيمها وتفصيلها وحالتها ومعدن ارضها ونفقات اصلاحها ومدة استثمارها ونوع حاصلاتها

(ثانياً) منسوبها بنسبة سطح البحر وموقعها الجغرافي وحالة طرق المواصلات فيها (براً او بحراً او بالسكة الحديد) وحالة الامن والعمران بالجهة وبندرها واسواقها وموقعها منها

(ثالثاً) ضريبتها الاميرية ومنافعها وحالة مبانيها وتعداد سكانها واخلاقهم وعاداتهم وحالتهم المادية والادبية وطرق كسبهم ومعيشتهم

(رابعاً) الملاك المجاورون لها واخلاقهم وحالة ادارتهم ونفوذهم وكيفية استثمارهم لاراضيهم

(خامساً) حالة طرق ريها ان كانت من النيل مباشرة او من ترعة عمومية او خصوصية او مشتركة على اي بُعد من الفم وعلى اي ارتفاع (بالراحة او بالآلة) وذلك في جميع اوقات السنة

(سادساً) طرق صرفها وحالتها ان كانت في مصارف عمومية او خصوصية او مشتركة وعلى اي ارتفاع (بالراحة او بالآلة) في جميع اوقات السنة

(سابعاً) طرق استغلالها الزراعية ان كانت بالزراعة الخاصة (وسية) او بالشركة (اي المزارعة) او بالتأجير لصغار المزارعين او كبارهم

(ثامناً) المستقبل القريب للاطيان المذكورة

نظام الابعادية — بعد اختيار الابعادية على هذا النحو ينبغي تنظيمها ودرس مواردها المختلفة وطرق وعوامل استثمارها وجرد موجوداتها ومطلوباتها وتحديد ميزانيتها ورسم دورتها الزراعية وتقرير انواع مزروعاتها وترتيب اعمالها وتقسيم اشغالها وتوزيعها على الاكفاء من العمال الاختصاصيين لادارتها مع شدة مراقبتهم وانشاء المحاسبة لها على الطريقة الحديثة المزدوجة لقيد حركة اشغالها اليومية من اخذ او عطاء او قبض او صرف او بيع او شراء محاصيل او منقولات وذلك بموجب المستندات الصحيحة. فان المحاسبة الزراعية هي من هذه الوجهة عبارة عن آلة (لتحليل الجميع اعمال الابعادية بقصد استيضاح مركزها وحركة سيرها في كل آن فضلاً عن جواز قبولها قانوناً في الفصل في المنازعات الماسة بالابعادية (« دفتر اليومية او الجرنال » دفتر الكوبيا او الصادر ودفتر الوارد (دفتر الجرد) والمعمول ان ينتخب في محاسبته من الدفاتر المساعدة ويستعمل فيها من الحواصل ويرسم لها من المستندات ما يراهُ ضرورياً لضبط الاعمال وتسهيل مراجعتها ولمعرفته: —

(اولاً) مقدار ايراداته ومصروفاته بالابعادية (ثانياً) مركزهُ ازاء نفسه وازاء من يعاملهم بخصوصها (اعني ما لهُ وما عليه) (وثالثاً) مقدار صافي ربحه او خسارته فاذا وجد مركزهُ حصيناً قويت عزيمتهُ واذا رآهُ محفوفاً بالاخطار استعمل الحزم والتبصر ليصلح المعوج ويتدارك الخطأ والا لحقتهُ المصائب والخسائر فتقضي عليه

فالواجب اذن على ذوي الرأي الصائب من الممولين الكبار ان لا يعتمدوا في اعمال عزبهم على ذكائهم او يقظتهم فقط وأن يلزمهم ايضاً ان يجتهدوا ليكونوا دائماً على بصيرة وعلم من سير زراعتهم والى اي طريق يسيرون بها وخير مرشد في الوصول الى تلك الغاية هو « فن المحاسبة الزراعية » (أي تطبيق علم مسك الدفاتر) فانها بوصلة المزارع او دليله واليك بياناً باهم الدفاتر المستعملة عادة في المحاسبة الزراعية ولو انها تختلف في الوضع والعدد باهمية الاعمال نفسها وكيفية استثمارها

(١) دفتر الجرد (٢) دفتر اليومية او الجورنال او يومية الخصم والاضافة (٣) دفتر الصادر والوارد (٤) دفتر الاستاذ او الشطب او الماپترو (٥) دفتر الخزينة او الصندوق او يومية النقدية (٦) دفتر المخازن (٧) دفتر لاصناف المزروعات (٨) دفتر او يومية الشغالة (٩) دفتر او جريدة الدفعات والايجارات (١٠) دفتر الاجندا Agenda لتدوين المذكرات العلمية والعملية والرياضية والتاريخية الى غير ذلك من المعلومات والملحوظات والمشاهدات العمومية المفيد حفظها — وغير ذلك من الدفاتر بحسب مقتضيات الاحوال

ادارة الاعمال — لا شك في ان الشغل الشاغل لكثير من ملاك الاراضي هو كيفية ادارة اطيانهم لان الاراضي الزراعية عبارة عن كنز لخيرات عظيمة مدفونة يحتاج استخراجها الى استعمال المهارة والخدمة والمقدرة من رجال فنيين مدربين يستخدمون ايضاً معارفهم ومواهبهم وتجاربهم في انماء الايرادات بزيادة تلك الخيرات وتقليل المصاريف اللازمة لذلك . وادارة الاعمال يجب ان تضمن انتظام السير في مختلف مصالحها الداخلية والخارجية بحيث يوجد دائماً من المال والآلات والادوات واليد العاملة ما يسد الطلبات اليومية بدون تأخير منعاً للبطل او الخسارة او الضرر ولتحقيق ذلك يلزم التفكير باكراً (قبل اوانها) في حاجيات كل مصلحة من مصالحها وترتيب نظام حركة الاشغال المختلفة والآلات والعمال والمحاصيل والنقدية . . . الخ وكذلك يجب انشاء محاسبة دقيقة منتظمة للاعمال وعمل رسم وتصميم لها وتحديد ميزانيتها وتقدير دورتها الزراعية في اول كل سنة فان جميع ذلك مما يساعد كثيراً على ضبط اعمال الاعمال وحسن ادارتها . وتختلف ادارة الزراعة باختلاف اتساعها واهمية اعمالها . فالمزرعة الصغيرة يديرها صاحبها واما ناظر نشيط من ذوي الكرامة بالجهة . اما الزراعات الواسعة فيلزم لادارتها عدد كبير من المساعدين الفنيين المدربين . كيف لا والزراعة اليوم ليست كما كانت في الماضي عملية فقط لا

تعرف الا طرقاً تقليدية محدودة بل أننا في عصر اصبحت الزراعة فيه صناعة لها اصول واساليب يجب درسها والاحاطة بها حتى تبلغ الدرجة الاولى من الانتاج

واجبات المموّل — وعلى ذلك يجب على المموّل الكبير ان لم يكن ملماً بالامور الزراعية والاقتصادية أو اذا كانت أعمالهُ الاخرى في حالة لا تسمح لهُ بالانقطاع الى العناية بإعادتيه ان يتخير لادارة اطيانه من يثق به من الملمين بالزراعة وحسن الادارة المعروفين بالشجاعة وقوة الارادة والامانة والاستقامة والنشاط وقوة البنية وبعد النظر ويأخذ عليه التعهدات اللازمة ويترك لهُ اختيار العمال اللازمين لمعاونته بحسب الوظائف التي تقتضيها الاشغال والاحوال ليكون هو وحدهُ المسؤول امامه (أي امام المالك) وان لا يبخل عليهم بالمرتبات اللائقة التي ترفع من كرامتهم ولا بالمكافآت التي تنشطهم وان يضمن لهم اسباب الراحة من جهة المسكن والمعيشة ثم وفي الوقت نفسه يجب ان لا ينسى عن شدة مراقبة اعمالهم وحساباتهم اذ ليست الاعادية كالبنك أو المحل التجاري الذي يرصد داخلهُ وخارجهُ دفاتر يقتضي ايصالات او اذونات يمكن مراجعتها في كل وقت ومعرفة موجوداته ومطلوباته من واقع هذه الدفاتر وبمراجعتها على الجرد الحقيقي للخزينة أو المخزن لان ثروة التاجر او البنكير محفوظة داخل امكنة محكمة من السهل حفظها بينما ان ثروة الفلاح تنحصر في حاصلاته المتنوعة المزروعة في البقاع المختلفة من أرضه الخلوية وهي عرضة للاصابة بالندوات أو الامراض الفطرية أو للسرقة او للحريق قبل حصرها أو تقديرها وكذلك حال منقولاته التي هي عرضة لكل ذلك. هذا فضلاً عن ان عمال المحلات التجارية معروفون ومحدّدون شهرياً بحسب اعمال المحل بينما ان الشغالة باليومية في الزراعة الواحدة لا حدّ لهم لكثرة اعمال الزراعة وتنوعها بحسب الظروف والطوارئ. ولكم من المموّلين قد قضت عليهم كثرة اجور هؤلاء العمال بيع أباعدهم لعدم قيام دخلها بنفقاتها وذلك لسوء تصرف المالك نفسه في اختيار المدير الزراعي لاعاديته أو لثقته العمياء فيه او لعدم ملاحظته أو محاسبته حتى ان بعض الملاك يتركون ادارة أطيانهم للخولي او لاحد الاميين من نفس القرية فيكون نصيبهم الخسران وفات ساعة ندم — وأظن اني لست في حاجة الآن لشرح فساد هذا النظام العقيم في ادارة الاطيان واستثمارها بمصر فقد عرفهُ الخاص والعام وتبيّنهُ واقتنع بهِ السواد الاعظم من الملاك بضرورة ترك نظام أباعدهم وادارتها للفنيين من رجال العلم المدربين

محمد زكي بك الفار

(ستأتي البقية) اقتصادي وزراعي بعزبته ببطرة غربية